اللجنة الدولية للحقوقيين
icj

تونس: على القضاء أن يفرض رقابته على استيلاء الرئيس على السلطة

3 آب/أغسطس 2021

ينبغي أن يقوم قضاءٌ مستقلٌ ونزيه بضمان وضع الممارسة التعسّفية للسلطة الرئيس قيس سعيد قيد المراقبة خلال الأزمة الدستورية التي تمرّ بها تونس الآن، قالت اللجنة الدولية للحقوقيّين اليوم.

يأتي هذا البيان عقب اعتقال النائب في البرلمان التونسي، ياسين العياري، يوم 30 تموز/يوليو، بعد أن وصف استيلاء سعيد على السلطة بالانقلاب.

"بدلاً من أن تكون أداة سهلة الانقياد في يد دكتاتور متدرّب، يجب على القضاء ضمان سيادة الدستور، وفرض الرقابة على استيلاء سعيد على السلطة، وأن يضع حداً لأيّة إجراءات مسيسة تستهدف منتقدي سعيد،" قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيّين.

في 25 يونيو، وكجزءٍ من عملية استيلائه على السلطة، أمر الرئيس قيس سعيد بأن تقوم القوات المسلحة عملياً بمنع أعضاء مجلس النواب التونسي من أداء واجباتهم الدستورية.

"إن منع أعضاء البرلمان من ممارسة واجباتهم الدستورية يخالف الدستور نصّاً وروحاً، ويفكّك إحدى وسائل المراقبة القليلة جداً على سلطات الرئيس خلال فرض الحالة الاستثنائية،" قال بنعربية.

كما أعلن الرئيس سعيد نفسه مدّعياً عاماً، وجمّد البرلمان، وجرد أعضاءه من حصانتهم النيابية.

"لا يملك الرئيس سعيد السلطة الدستورية أو المبرر القانوني ليجرد العياري أو أي عضو آخر في البرلمان من حصانتهم النيابية،" قال بنعربية.

"إن الاستمرار في احتجاز العياري اعتداء صارخ على سيادة القانون وفصل السلطات، ويجب أن يتم إطلاق سراحه مباشرة وبدون شروط."

بموجب المادة 68 من الدستور التونسي، لا يمكن ملاحقة أي عضو في البرلمان قضائياً، أو اعتقاله أو محاكمته بسبب آراء أو اقتراحات يتبناها، أو بسبب عمل يتعلق بدوره البرلماني.

وبموجب الدستور التونسي، تتمتع النيابة العمومية بنفس الحماية الدستورية المتوفرة للقضاء.

وفقاً للمعايير الدولية، على أعضاء النيابة وكذلك القضاة أن يقوموا بعملهم باستقلالية، ونزاهة، مدافعين عن سيادة القانون وحقوق الإنسان.

"يفرض الرئيس سعيد حكم الرجل الواحد الذي لا يوجد فيه فصلٌ بين السلطات. على أعضاء النيابة والمحاكم أن يواجهوا هذا الحكم، وألّا يقدموا له الدعم أو يوفروا له الراحة،" اختتم بنعربية.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني said.benarbia(a)icj.org، هاتف:46 35 878 79 41+

آسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيّين، بريد التروني: asser.khattab(a)icj.org